ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

Mechanism to combat money laundering in Iraqi banks through compliance monitor applications

آلية مكافحة غسل الأموال في المصارف العراقية من خلال تطبيقات مراقبة الامتثال

الباحث يوسف كاظم كطان

الأستاذ الدكتورة نغم حسن نعمة *

كلية اقتصاديات الأعمال/جامعة النهدين

naghamalna@gmail.com

arid.my/0004-1771

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2125>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 16/04/2020

Received in revised form 13/05/2020

Accepted 19/06/2020

Available online 15/08/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2125>

ABSTRACT

The banking compliance function has become an important job in the banking sector, as it represents one of the internal banking supervisory bodies that tracks the extent of the bank's commitment (executive management, divisions, branches ... etc.) to implement laws, regulations, risks, regulations, and legislation. The extent of the bank's commitment to implement anti-money laundering procedures, and the compliance monitor's follow-up in the bank to the extent of commitment to implementing these laws and legislation would limit and reduce money laundering operations L, and then avoiding the bank's exposure to sanctions of various kinds.

الملخص

لقد أوضحت وظيفة الامتثال المصرفي من الوظائف المهمة في القطاع المصرفي كونها تمثل إحدى الجهات الرقابية المصرفية الداخلية التي تتابع مدى التزام المصرف (إدارة تنفيذية، أقسام، فروع ... الخ) بتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات والتشريعات، فضلاً عن تقييم المخاطر والحد من آثارها، ويراقب مدى التزام المصرف بتنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال، وإن متابعة مراقب الامتثال في المصرف لمدى الالتزام بتنفيذ هذه القوانين والتشريعات من شأنه أن يحد ويخفف من عمليات غسل الأموال، ومن ثم تجنب تعرض المصرف إلى العقوبات بأنواعها المختلفة.

المقدمة

إن التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كان له أثر كبير في قطاع المصارف بشكل خاص وعلى القطاع المالي بشكل عام وعلى مدى السنوات السابقة، وأصبحت أداة بالغة الأهمية، توفر فوائد استراتيجية للمصارف ويحقق بواسطتها نوعية أفضل في الخدمات المصرفية، لكن التكنولوجيا المصرفية وتطبيقاتها المختلفة أمست اليوم تمثل تحديات وفرص في الوقت عينه للمصارف والجهات الرقابية والاشرفية للمؤسسات المالية، بذلك يجب على الجهات الرقابية في المصارف النظر في كيفية تحقيق التوازن بين التطوير والابتكار في القطاع المالي والمصرفي من جهة والحفاظ على سلامة ومثانة الجهاز المصرفي من جهة أخرى، ومن شأن هذه المقارنة المتوازنة تعزيز سلامة ومثانة المصارف وحماية المستهلك والاستقرار المالي وتعزيز الامتثال للتشريعات والقوانين المعمول بها بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال دون الاضرار بالابتكارات النافعة في الخدمات المالية، وبذلك يجب على القطاع المصرفي والمالي زيادة إجراءات التحقق والتدقيق في سبيل الحد من مخاطر هذه العمليات المالية المشبوهة والتي تخفي تحت طياتها عمليات غسل الأموال، وذلك عبر تفعيل دور مجموعات الامتثال في مؤسساتها ولاسيما المصرفية منها، من خلال تحقيق إجراءات تنبؤية فاعلة تضعها في سلم أولوياتها، والالتزام بتوصيات الهيئات الدولية ولاسيما توصيات (FATF)⁽¹⁾ والـ (MENA FATF)⁽²⁾، بالإضافة إلى توصيات لجنة بازل وملحقاتها كقاعدة وركيزة أساسية لمكافحة ناجحة وفعالة لجرائم غسل الأموال، وذلك عبر الحد من مخاطر عدم الامتثال وتحفيزها بالصلاحيات والاستقلالية الواسعة الممنوحة إليها.

مشكلة البحث:

إن زيادة عدد المصارف في العراق في مدة قصيرة، ودخول الاستثمار الاجنبي وكثرة الأموال المشتبه في مصادرها إلى قطاع المصارف، أوجد الحاجة لترصين الرقابة المصرفية وإيجاد الحلول للانحرافات والسلبيات، والتي تمثلت في استحداث وظيفة مراقبة الامتثال لمكافحة هذه الآثار ولاسيما عملية غسل الأموال، حيث تجلت المشكلة "في عدم إحاطة المشرع العراقي في موضوع مراقبة الامتثال في المصارف بالكامل"، فتعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ذي الرقم (٤) لسنة ٢٠١٠، إشارة فقط إلى "تعريف مراقب الامتثال ومهامه وشروط تعيينه"، دون الإشارة "مخاطر عدم الامتثال ومبدأ استقلالية مراقب الامتثال من عدمه وعلاقة مراقبة الامتثال بغيرها من تشكيلات المصرف، ودوره في مكافحة غسل الأموال"

¹ مجموعة العمل المالي (FATF) مؤسسة حكومية دولية أنشئت في 1989 بواسطة الوزراء في الدول الاعضاء بها، تتمثل مهام مجموعة العمل المالي في "وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير التنظيمية والقانونية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار التسليح، والتهديدات الأخرى ذات العلاقة بنزاهة النظام المالي الدولي". وتعمل أيضا بالتنسيق مع جهات دولية معنية أخرى، على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من الاستغلال. (FATF, 2012, 7).

² مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (Mena FATF) من اجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، تأسست في 30 نوفمبر 2004 في ضوء الاجتماع المنعقد للوزراء في المنامة بمملكة البحرين، حيث قررت حكومات اربع عشر دولة عربية انشاء مجموعة العمل المالي التي تعمل على غرار الـ (FATF).

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال :

1. تناول أحد أهم محاور الرقابة في العمل المصرفي ألا وهو مراقبة الامتثال.
2. أهمية مراقبة الامتثال المصرفي في تعزيز العمل المصرفي وتصحيح انحرافات.
3. التعرف على وظيفة مراقبة الامتثال المصرفي وواجبات مراقبة الامتثال.
4. الأدوار المهمة التي يقدمها مراقبة الامتثال للحد من عمليات غسل الأموال.
5. بيان نشاط مراقبة الامتثال في مكافحة عمليات غسل الأموال

أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته يحاول البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. التعرف على مفهوم مراقبة الامتثال في المصارف العراقية.
2. التعرف على مهام وظيفة مراقبة الامتثال المصرفي في المصارف العراقية.
3. دور مراقبة الامتثال في نشاط مكافحة غسل الأموال.
4. تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه مراقبة الامتثال.
5. بيان دور مراقبة الامتثال في نشاط مكافحة غسل الأموال في المصارف العراقية.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن "امتثال المصارف بالتعليمات والقوانين والأنظمة التي فرضها البنك المركزي وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 تؤدي إلى الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف العراقية".

أسلوب البحث:

يتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه أنسب منهج لاجراء الدراسات التي ترصد ظاهرة معينة لجمع الدلة والبيانات بهدف إيجاد تفسير علمي يرتبط بهذه الظاهرة.

المبحث الأول

الاطار المفاهيم لمراقب الامتثال

أولاً: مفهوم وظيفة مراقب الامتثال.

يعتبر القطاع المصرفي واحد من أهم الركائز الأساسية لعمل الاقتصاد لدى جميع الدول، وحتى تتم إدارة الأعمال المصرفية بطريقة سليمة وجيدة يجب أن تتم معاملاتها من بواسطة الأطر الناظمة والسياسات والتعليمات والقواعد المطروحة، وتطبيق هذا المفهوم بشكل إيجابي من قبل إدارة المصرف مرتبط بتنفيذ الأعمال المصرفية بإدارة رصينة وقوة دور الأقسام الرقابية وقدرتها في ذلك على تحسين وتطوير الأداء، حيث إن توفير متطلبات الأقسام الرقابية ودعم وظيفة مراقبة الامتثال بالشكل الصحيح واعتبارها من الدوائر الفعالة والرئيسية في المصرف وتوفير ما تستحقه من اهتمام من قبل إدارة المصرف سينعكس إيجابياً على الأداء العام للمصرف. [23] وفي ضوء ما تقدم تم استحداث وظيفة مراقب الامتثال في الهياكل التنظيمية للمصارف لغرض متابعة مدى التزام المصارف بالأنظمة والقوانين واللوائح التنظيمية والقواعد المصرفية والتحوطية وتكليفه برفع تقارير دورية إلى مجلس إدارة المصرف وإطلاع عليها مفتشو البنك المركزي العراقي، [22] ومن خلال ذلك يمكن تعريف وظيفة مراقب الامتثال بأنها "وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية لجميع القوانين والتعليمات والأوامر والأنظمة والمعايير وقواعد السلوك والممارسات المصرفية الصحيحة التي تصدر من قبل الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقدم النصائح والإرشاد وتقيم وتراقب وترفع التقارير إلى البنك المركزي ومجلس الإدارة حول مدى الامتثال في المصرف". [36]

ثانياً: مراقب الامتثال وصفاته.

1- مراقب الامتثال.

أوضحت الورقة الصادرة من لجنة بازل للامتثال ووظيفة مراقب الامتثال في المصرف مراقب الامتثال بأنها "وظيفة مستقلة تقوم بتحديد وتقييم وتقديم النصائح والإرشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف والتي تتضمن مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتعليمات نتيجة لعدم الالتزام بالأنظمة وقواعد السلوك والممارسات السليمة المتبعة، [36] من خلال التعريف أعلاه والخاص بلجنة بازل لمراقبة الامتثال يمكن أن نستخلص مايلي: [7]

- مراقب الامتثال هو قسم يتبع الهيكل التنظيمي في المصرف، دون أن يوضح فيما إذا كان هذا القسم يدار من قبل موظف (شخص) معين، أو على شكل وحدة قائمة تتكون بواسطة مجموعة موظفين يترأسهم موظف (شخص) يطلق عليه مراقب الامتثال في المصرف، ويبدو أن إدارة هذا القسم من قبل شخص محدد أو من قبل مجموعة موظفين يترأسهم مراقب الامتثال

يعتمد على أمور عديدة، حجم المصرف وفيما إذا كان له فروع أم لا، فهذا يعكس مدى سعة الأنشطة المصرفية وسعة قاعدة المتعاملين مع المصرف ونوع الأنشطة المصرفية التي يقدمها المصرف، إضافة إلى موقع المصرف خاص (أهلي) أم حكومي. [40]

- استقلالية قسم (وظيفة) الامتثال في المصرف، وهو المبدأ الخامس الذي أقرته الورقة الصادرة من قبل لجنة بازل لعام 2005 حيث نصت على أنه "يتوجب أن يكون قسم (وظيفة) مراقب امتثال ذات استقلال تام عن أنشطة وأقسام المصرف الأخرى"، فبتصورنا إن مبدأ الاستقلالية يعني أن مراقب الامتثال يستطيع أن يعمل داخل المصرف دون أن يكون هناك تدخل من قبل الإدارة أو تدخل خارجي في الأعمال التي وجدت لإنجازها، وهذا لا يتم فعلاً دون أن يكون لها وجود مستقل ضمن هيكل التنظيمي للمصرف.

2- صفات مراقب الامتثال

- أ- يتمتع مراقب الامتثال بمسؤوليات إشرافية، الخبرة أو التعليم، ودرجة الحد الأدنى البكالوريوس أو (10) سنوات من الخبرة المصرفية والامتثال BSA. ويفضل أيضاً أن يكون له تجربة قوية بالامتثال، ومهارات وقدرات أخرى.
- ب- أن تكون لديه معرفة واسعة بالقوانين واللوائح المصرفية الاتحادية.
- ج- له القدرة على تفسير القوانين في سياسات وإجراءات لدعم وتعزيز نمو المؤسسات المالية مع الحفاظ على التقييمات التنظيمية المعلنة.
- د- أن يمتلك مراقب الامتثال القدرة على كيفية حل المشكلات العملية والتعامل مع مجموعة متنوعة من المتغيرات الملموسة.
- هـ- أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات والدرجات العليا في السلم الوظيفي والسيرة الحسنة. [31]

ثانياً: شروط ومهام مراقب الامتثال في المصارف.

1- شروط مراقب الامتثال في المصارف

لا يتم اختيار شخص يدير وظيفة مراقبة الامتثال في المصارف ما لم تتوفر فيه شروط معينة، تتيح له القدرة على إدارة الوظيفة المسؤول عنها.

أما فيما يخص الورقة التي صدرت من لجنة بازل للامتثال ووظيفة الامتثال لسنة 2005، نجد أن المبدأ (8) منها نص على أنه "يجب أن تتاح في الأشخاص الذين تقع على عاتقهم تنفيذ مسؤوليات الوظيفة الخبرة والتأهيل بعض المهنية والشخصية التي تساعد في تنفيذ واجباتهم بكفاءة عالية". ويبدو أن هذا المبدأ قد أصرّ على أن تتوفر بعض السمات الشخصية والمهنية في كافة موظفي مراقبة الامتثال بغض النظر عن كونه هو الشخص الذي يسأل عن مراقبة الامتثال أو الموظفين العاملين معه.

لقد نصت التعليمات على أنه "يجب أن يتوفر في الأشخاص الذين يديرون مسؤوليات وظيفة مراقب الامتثال الآتي: [15]

1. حتى يتمكن من تنفيذ الواجبات الموكلة إليه بكفاءة عالية يجب أن تتوفر لديهم المؤهلات والخبرة والصفات المهنية والشخصية.
2. القدرة على التفسير والفهم الصحيح والسليم للقوانين والأنظمة والمعايير الواجب على المصرف الامتثال لها وتأثيرات ذلك على المصرف.
3. ملم بكافة التطورات التي تحصل على الأنظمة والقوانين والمعايير الواجب على المصرف الامتثال لها عن طريق التعلم والدورات المستمرة.

2- مهام مراقب الامتثال.

من الضروري تحديد مهام ومسؤولية مراقب الامتثال ولا بد للإدارة العليا في المصرف أن توضح ذلك بشكل كامل ومكتوب، إضافة إلى توضيح العلاقة بين مراقب الامتثال والإدارة العليا والإدارات المختلفة في المصرف، كما أوضحت الفقرة ثانياً من المادة (71) من تعليمات تسهي تنفيذ قانون المصارف العراقي مهام مراقب الامتثال بالآتي: [38]

1. إن المسؤولية في مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات والإجراءات الداخلية، إضافة إلى الإجراءات التي صدرت بموجب القوانين والتعليمات التي من البنك المركزي العراقي تقع على عاتق مراقب الامتثال في المصرف، ويجب أن يحضر مراقب الامتثال اجتماعات مجلس إدارة المصرف بمهمة مراقب امتثال.
2. يجب أن يتوفر في مراقب الامتثال إطلاع وتفهم متكامل للتعليمات والقوانين التي يتصدر من قبل البنك المركزي والقوانين والتعليمات ذات العلاقة غير المباشرة ولا يشترط أن يكون قانونياً.
3. أن يكون ذات معرفة وإطلاع بكافة الخدمات التي يقدمها قطاع المصارف والتي تتسجم مع المتطلبات المتطورة في الاقتصاد العراقي.
4. على مراقب الامتثال أن يتعرف على القوانين والتعليمات والأنظمة المتخصصة بالنشاط المصرفي والتي من الممكن أن يشمل ذلك متطلبات ليس لها علاقة مباشرة بالأنشطة المصرفية وبعض العمليات المصرفية، كما يمكن للقسم القانوني في المصرف أن يقوم بتقديم المساعدة إلى قسم الامتثال في هذه المهمة.
5. مراجعة قرارات الإدارة العليا وكذلك السياسات والإجراءات التي لها علاقة بنشاط المصرف وتشخيص مدى ترابطها مع القوانين والتعليمات واللوائح التنظيمية المتخصصة وتقديم أي ملاحظات فيها.
6. تحديث السياسات والإجراءات السابقة للعمليات المصرفية بناء على متطلبات تطور النشاط المصرفي أو اقتراح السياسات والإجراءات اللازمة للعمليات الجديدة، وعلاقات المصرف وإقرارها من مجلس الإدارة في المصرف. [21]

7. مراجعة الإجراءات التي تنفذها الإدارات المختلفة في المصرف والتأكد من أنها منسجمة مع الأنظمة والقوانين المختصة وتقييم مدى ملائمة الإجراءات والتوجيهات الداخلية، وتقديم الاقتراحات لمعالجة الانحرافات إن وجدت.
8. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا وفصلية إلى المديرية العامة لمراقبة الائتمان والصيرفة في البنك المركزي تتناول الانحرافات التي تم اكتشافها مع تقديم الاقتراحات والإجراءات المطلوبة للتصحيح حتى لا يتم تكرارها في المستقبل، وأن يحتفظ مراقب الامتثال بنسخ من تلك التقارير في الملفات الخاصة وتكون خاضعة إلى تفتيش البنك المركزي.
9. اقتراح بعض الدورات التدريبية على السياسات الموضوعية والإجراءات التي يجب أن تنفذ، والتأكيد على ضرورة أن يلتزم بها من قبل الموظفين الموجودين بشكل عام والموظفين الجدد بشكل خاص.
10. إعداد جدول بالمنتجات والخدمات المصرفية ومجالات العمل التي تساعد في تحديد مجالات العمل جميعها التي لم يتم تغطيتها في الماضي وبالتعاون مع بقية الإدارات.
11. تنظيم النشاطات المصرفية والخدمات بما يقابلها من متطلبات قانونية وتعليمات مرتبطة بها ومن الممكن إتمام ذلك بواسطة تحديد القانون الذي يستوجب تطبيقه وبعد ذلك وضع الأعمال والخدمات المصرفية التي تنطوي تحتها. [14]

ثالثاً: المؤهلات المطلوبة لمراقب الامتثال.

إن مراقب الامتثال هو الشخص المسؤول عن متابعة الالتزام بالإجراءات والسياسات المقررة بموجب القوانين واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي وقرارات مجلس إدارة المصرف، ولذلك لا بد من أن تنطبق مؤهلاته مع المواصفات التي نص عليها قانون المصارف التي ذكرت في الأساس القانوني لهذه التعليمات.

1-2-5-1 مؤهلات مراقب الامتثال.

يكون تعيين مراقب الامتثال وفق الفقرة الثالثة من المادة (18) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، من قبل مجلس إدارة المصرف على أن تتوفر في هذا الشخص الشروط التالية: [25]

- أ- أن يكون شخص صالح ولائق ولديه أهلية قانونية.
- ب- أن يملك الخبرة والكفاءة المصرفية التي يطلبها عمل مراقب الامتثال وفق العمليات المصرفية.
- ج- أن لا يكون موظفاً في مصرف ثاني أو اداري تابع إلى مصرف آخر، أو حتى مديراً مفوضاً لمصرف آخر.
- د- أن يكون متفرغاً لهذه المهمة ومقيم في داخل البلد. [21]

لذا ينبغي أن تتوفر في الشخص الذي يكلف بمهام مسؤولية مراقب الامتثال وكحد أقل المؤهلات الآتية:

1. يمتلك شهادة جامعية أو ذات علاقة مهنية عالية.
2. يملك خبرة كافية في العمل المصرفي في المجالات جميعاً (لا تقل عن 10 سنوات)،

3. المعرفة التامة بجميع الأنظمة المصرفية والتعليمات والأنظمة ذات العلاقة.

4. إتقان اللغة العربية واللغة الانكليزية.

5. لديه خبرة في الإشراف الإداري والتدقيق ومجالات الرقابة.

6. إلمام جيد بآليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. [38]

رابعاً: الوصف الوظيفي لمراقب الامتثال.

من الضروري أن يتم وضع وصف وظيفي متكامل ومكتوب لمراقب الامتثال في المصرف على أن يتضمن:

توضيح المسؤوليات العامة لمجالات العمل والخدمات المصرفية والمنتجات التي تشتمل عليها.

1. وضع قائمة بالأعمال التي سيقوم بها مراقب الامتثال من أجل تأدية عمله، بتعليمات تصدر لاحقاً.

2. المساعدة على حل المشاكل ومتابعة الأعمال التصحيحية وتدريب العاملين.

3. تحديد صلاحياته وعلاقته بالدوائر الأخرى للمصرف ويفضل أن يكون بمستوى معاون مدير عام أو معاون مدير مفوض

أو خبير، ويشترك في اجتماع مجلس الإدارة بصفته مراقب. [21]

4. العمل مع المفتشين والمدققين للمساعدة في تطوير وسائل السيطرة المناسبة لتجنب المشاكل في المستقبل.

حتى يكون مراقب الامتثال أكثر فاعلية فإنه يحتاج إلى مصادر مختلفة لمعلوماته، وأهم هذه المصادر هو المكتبة التي يقوم

بإنشائها والتي يجب أن تكون قد احتوت على معلومات متكاملة حول اللوائح التنظيمية والقوانين والمنتجات المصرفية التي

يكون مراقب الامتثال مسؤولاً عنها. وفي نفس الوقت، ولا يقلل ذلك أهمية عن المكتبة، تكوين علاقات عمل متينة داخل

المصرف ويفضل أن يكون ذلك عن طريق تكوين لجنة مراقبة الامتثال تكون برئاسة مراقب الامتثال. [39] وهذه العمليات

سوف تساعد في اتجاهين:

1. الحصول على قنوات مختلفة لمصادر المعلومات اللازمة.

2. تكوين نواة يستطيع أعضاؤها من تحديد المشاكل والمواضيع من أجل حلها والمقترحات المتعلقة في تنفيذ اللوائح التنظيمية

ومدى التأثير على عمل المصرف وتكون الرأي المناسب لنقلها إلى الجهات التي أصدرتها.

المبحث الثاني

غسل الأموال وطرق مكافحة

لقد بدأت الجهود لمكافحة عمليات غسل الأموال منذ سنوات من الزمن وذلك بإصدار تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات

الحالية وذلك على المستوى المحلي والدولي، وتتبع أهمية هذا الموضوع نتيجة للأثار السلبية الناجمة عن عمليات غسل الأموال

وتزايد حجم هذه العمليات إذ من المتوقع أن يبلغ حجم عمليات غسل الأموال المتوقعة (1.4) تريليون دولار. [17] وفي هذا

السياق قام البنك المركزي العراقي بإصدار جملة من الضوابط الرقابية التي تخص مكافحة غسل الأموال وذلك من خلال إحكام قانون مكافحة غسل الأموال رقم (39) لسنة 2015، وما جاء به من التزامات على المصارف وأولها المصارف العاملة في العراق والفروع التابعة لها في خارج البلد وفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق، وقد تم الأخذ بنظر الاعتبار عند إصدار هذه الضوابط الرقابية المستجدة العالمية بشأن مكافحة غسل الأموال بعد تحديث التوصيات الأربعين بشأن مكافحة غسل الأموال الصادرة من مجموعة العمل المالي FATF، معتبرة هذه التوصيات بمثابة معايير دولية في مجال مكافحة هذه الظاهرة، كما تطبق هذه الضوابط على كافة الفروع التي تعمل بالخارج للمصارف العاملة في العراق مع مراعاة أنه في حالة عدم تشابه الالتزامات المذكورة بهذه الضوابط عن تلك التي تفرضها الدولة المضيفة للفروع العاملة، تم تطبيق الالتزامات الأشد بما لا يختلف مع التعليمات الرقابية أو التشريعات المطبقة بالدولة المضيفة، مع مراعاة إبلاغ البنك المركزي العراقي، أما في عدم المقدرة على تطبيق تدابير سليمة لمكافحة غسل الأموال نتيجة لتلك التعليمات أو التشريعات، وإن الهدف من هذه الضوابط يمكن حصره بما يلي:

1. تهدف هذه الضوابط إلى التأكد من امتثال المصارف بالتقيد بأحكام "قانون مكافحة غسل الأموال" رقم (39) لسنة 2015.
  2. حماية القطاع المصرفي من عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال امتثال المصارف بتطبيق السياسات والأنظمة والإجراءات والضوابط واللوائح والمبادئ التي تكفل منع واكتشاف أنشطة غسل الأموال والتبليغ عنها طبقاً للمعايير الدولية.
  3. حماية المصارف من العمليات غير القانونية، ومنع استغلالها كقنوات لتمويل العمليات والمعاملات غير المشروعة التي قد تنطوي على غسل الأموال وأي أنشطة غير مشروعة أخرى.
  4. تعزيز سلامة القطاع المصرفي وحماية سمعته ونزاهته بما يكفل حماية عملائه.
- ويترتب على مخالفة الضوابط التي يصدرها البنك المركزي للمصارف بما فيها تعليمات مكافحة غسل الأموال إيقاع عقوبة أو أكثر بحق المصرف المخالف، وهذه العقوبات تعطي للضوابط قوة إلزام من حيث تطبيقها، مؤيدة بإجراءات أو جزاءات أقلها التنبيه، وأشدّها إلغاء الترخيص، على أن هذه العقوبات تخضع لرقابة القضاء. [3]
- أولاً: مفهوم غسل الأموال:**

غسل الأموال: مصطلح يعرف باللغة الإنكليزية (Money Laundering) وترجم إلى اللغة العربية بعدة مصطلحات منها، تبييض الأموال الملوثة، أو الأموال السود أو تنظيف الأموال القذرة أو الاستثمارات الكاذبة، أو تطهير العملة. [30] كلها تدل بالمعنى عينه، إلا أنّ الترجمة الحرفية للمصطلح هو غسل الأموال التي طبق بها الولايات المتحدة في وثائقها، [18] وهو الأكثر شيوعاً وقبولاً على نطاق واسع في الاستخدام الشعبي في جميع أنحاء العالم. [42] ويرتبط مصطلح غسل الأموال

بعصابات الجريمة المنظمة من حيث المصدر، حيث أن هذه العصابات تمتلك أموالاً كبيرة عن عمليات محرمة مثل المخدرات والقمار وبذلك فإن هذه الجريمة لا تقتصر على مرتكبيها فقط، وإنما تتعداها إلى كل من يشارك فيها، من مساهمين ومستفيدين وكل من أنكر حقائق تتعلق بطبيعة المصدر أو بعلاقة الملكية. [19] حيث سميت هذه العملية (غسل الأموال) تشبهاً بحالة مماثلة ظهرت في نهاية عقد الثلاثينات من القرن العشرين، [11] والمتمثلة بتكنولوجيا جديدة خاصة بأجهزة غسل الملابس الأوتوماتيكية وتزامن هذا الظهور مع تلك الظاهرة فانسحب استخدام هذا المصطلح في تلك المدة، [6] ويمكن تعرف غسل الأموال على أنه العملية التي يتم بواسطتها ضخ الأرباح الناتجة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة داخل النظام المالي العالمي بشكل سليم بحيث يصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم يمكن انفاقها واستخدامها في استثمارات لأغراض مشروعة. [9]

ثانياً: مراحل غسل الأموال.

قبل الخوض في تفصيل المراحل التي تمر منها عملية غسل الأموال، لابد من الإشارة أن هذه العمليات ليس من السهل إنجازها بالنظر إلى حجم السيولة النقدية محل الغسل، ثم بالنظر إلى تحويل ونقل هذه الأموال من بلد إلى آخر، بالسرعة المطلوبة وبأساليب المناسبة. [1]

ولكي تأخذ عملية غسيل الأموال طريقها دون أي إجراء قانوني، ومن ثم تصبح كأنها تلك الأموال ذات مصادر مشروعة وجزء من المال في المجتمع، لابد أن تمر بمراحل عديدة. ويلاحظ أن أكثر الأدبيات المتخصصة والأبحاث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة تشير إلى أن هناك ثلاث مراحل تمر بها عملية غسيل الأموال أو التي يعتمد عليها غاسلو الأموال لكي يصلوا لأهدافهم، [29] وهي كالآتي:

1- مرحلة الإيداع: وهي التي يبدأ فيها غاسل الأموال بالتخلص من الأموال القذرة (غير المشروعة) المتحصل عليها من الجرائم الأصلية، (الخریشة، 2009: 38). حيث يتم ذلك إما بإيداعها داخل النظام المالي المصرفي أو تحويلها خارج الدولة التي يتم فيها العمل أو الأعمال غير المشروعة، [37] كما تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل لاحتمالية انكشاف مصدر هذه الأموال وخلالها يقوم مرتكبو الجرائم الذين اكتسبوا عنها أموالاً بمحاولة إدخالها إلى النظام المالي والمصرفي الرسمي وغالباً تكون في نفس مكان وقوع الجريمة. [7]

كما أن هذه المرحلة من أفضل المراحل للكشف عن غاسلي الأموال، حيث تعتبر نقطة الضعف الأساسية في إجراءات غسل الأموال، وذلك لأن غاسلي الأموال تتوفر لهم أموالاً سائلة وبكميات كبيرة جداً، حيث يعتمدون على تجزئتها إلى عدة أجزاء صغيرة لأبعاد الشبهة عن هذه الأموال عند ادخالها في النظام المصرفي وبذلك يتم درء التساؤلات التي تطرحها الأجهزة الرقابية في المصارف، [20] لذلك تعد مرحلة التوظيف أضعف حلقات غسل الأموال مقارنة مع المراحل التالية: [13]

2- مرحلة التمويه أو التغطية: في هذه المرحلة يتم تبادل ونقل الأموال الغير مشروعة ضمن النظام المصرفي الذي تم إدخالها فيه، [2] وتهدف إلى عزل الأموال غير الشرعية عن أصلها بإحداث مجموعة معقدة ومتعددة من العمليات المصرفية المصممة للتضليل، ما يعني تطبيق آلية في هذه المرحلة يصعب معها كشف الأموال الحقيقية لتبقى الأموال بدون مصدر. [24] وفي هذه المرحلة يتم إخفاء أو فصل الأموال غير المشروعة من مصدرها الأصلي وذلك عبر سلسلة من العمليات المالية الشرعية ويلاحظ إن مرحلة التمويه أصعب مرحلة الايداع بالنسبة لجهات مكافحة غسل الأموال، [18] وتتميز مرحلة التمويه بأنها أصعب من سابقتها حيث من الصعب يصبح كشف حقيقة الأموال غير المشروعة، وذلك لكثرة الصفقات المالية وتعددتها، والتي تتداخل مع بعضها البعض فتجعل هناك مهمة صعبة في تتبع الدخل غير المشروع، [26] وهذه المرحلة ترجع أهميتها وخطورتها في استخدام أساليب تكون مرتبطة بالطبيعة الدولية، فمعظم وقائعها تتم وتجرى في عدة دول، ولها من الأساليب المتنوعة ما يصعب التوصل إليها بسهولة. [5]

3- مرحلة الدمج: من خلالها يتم دمج الأموال واختلاطها في النظام المصرفي بالأموال المشروعة، [10] بحيث تصبح كأنها أموال مشروعة تماماً أو ناتجة عن أنشطة اقتصادية مقبولة ومن ثم تكتسب هذه الأموال صفة قانونية وتُدور في نشاط الاقتصاد الوطني. [43] ومنها يصبح أمر اكتشاف جريمة غسل الأموال والجريمة الأصلية التي نتجت عنها أمراً صعباً للغاية بل مستحيلاً، نظراً لصعوبة فصل المال المشروع عن المال غير المشروع.

وخلاصة القول هو بإمكاننا أن نقول بأن مراحل غسل الأموال المتقدمة هي في الحقيقة عملية واحدة تشمل ثلاثة أنواع من النشاطات المتصلة والمتراصة بدلاً من أن نجعلها ثلاث مراحل متميزة ومنفصلة، وفي سياق ما تقدم يمكن أن نتزامن هذه المراحل فيما بينها، بعضها أو كلها بحسب الظروف العامة للأطراف المعنية، ومن الممكن أيضاً في بعض الأحوال تخطى مرحلة أو أكثر، أو انتهاز طرقاً جديدة تماماً بغسل الأموال غير المشروعة. [5]

ثالثاً: الامتثال في المصارف ودوره في حمايتها

أوجبت التوصية (18) من توصيات مجموعة العمل المالي تعيين موظف مختص بالامتثال على مستوى الإدارة من كل مصرف، إذ يساعد مثل هذا الموظف على ضمان تكريس إدارة المؤسسة لجهودها لتطبيق الامتثال. [40] كما أكد المشرع العراقي على إضافة وظيفة رقابية داخلية عن طريق "قانون المصارف العراقي" رقم (94) لسنة 2004 في الفقرة (3) من المادة (18) منه، وهي مراقب الامتثال، وتم تطبيق هذه الوظيفة فعلاً في عام 2006. ويكون مراقب الامتثال مسؤولاً عن التحقق من الالتزام ببرنامج مكافحة غسل الأموال وتعديله إن تطلب الأمر ذلك، كذلك الإلمام بالتطورات القانونية والنظامية في هذا المجال. [34]

هذا وتقع على كاهل مسؤول مراقبة الامتثال تكوين برنامج وتعميم تعليمات وتدريب العاملين وكافة الأقسام بمختلف المستويات الإدارية المختلفة لكافة المضامين المرتبطة بغسل الأموال والإطلاع على جميع التطورات القانونية والتنظيمية المتعلقة بذلك ويتلخص دور مسؤول مراقبة الامتثال في مكافحة غسل الأموال بما يلي: [16]

1. أعداد سياسة اعرف عميلك (KYC) والسياسات الخاصة بمكافحة غسل الأموال.
2. مراقبة كافة العمليات النقدية والاستثمارية والحوالات والمعاملات الائتمانية.
3. ان يتابع مراقب الامتثال القائمة السوداء التي تخص المشبوهين عالمياً وما يطرأ عليها من تعديلات.
4. من خلال آلية اعرف عميلك (KYC) يتم الإبلاغ عن الحالات المشبوهة إلى وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي.
5. تقسيم عملاء المصرف إلى عملاء ذوي مخاطر (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) والاستمرار بمتابعة ومراقبة العملاء ذات المخاطر المنخفضة ومتوسطة مخاطرها وإيقاف التعامل مع العملاء ذات المخاطر المرتفعة. [28]
6. التأكد من أن جميع العاملين بالمصرف ملتزمين من تطبيق سياسة اعرف عميلك (KYC) وسياسة مكافحة غسل الأموال.
7. أن يقدم دورات تدريبية وورش عمل المتعلقة بغسل الأموال والمكافحة لكافة العاملين وبمختلف المستويات.
8. الإلمام التام والكامل بجميع التعليمات والقوانين المختصة بمكافحة غسل الأموال سواء تلك التي تصدر من داخل أو الدولية وأية تعديلات تطرأ عليها.
9. رفع تقارير أو توصيات إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حول كافة العمليات التي تتضمن اشتباهاً.
10. الاحتفاظ بجميع البيانات والسجلات والمعلومات التي تخص كافة العمليات المشبوهة وغير العادية والتي تم الإبلاغ عنها سابقاً من خلال التقارير وحفظها لمدة لا تقل عن 5 سنوات. [40]

رابعاً: نشاط مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال.

يقوم مراقب الامتثال في مجال مكافحة غسل الأموال بمهام عدة حددتها المادة (4) من الفصل الثالث من الضوابط الرقابية للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بخصوص مكافحة غسل الأموال الصادرة في (2016/9/19)، [27] والتي جاء فيها "يتعين على مراقب الامتثال أن يعد تقرير دوري مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر عن نشاط مكافحة غسل الأموال، وإرسال هذا التقرير إلى هذا البنك مشفوعاً بملاحظات وقرارات مجلس إدارة المؤسسة المالية. ويتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما يأتي:

1. الجهود التي تمت خلال فترة إعداد التقرير بشأن العمليات غير العادية والمشتبه بها، وما اتخذ في شأنها.

2. ما تسفر عنه المراجعة المستمرة لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال المتبعة بالمؤسسة من نقاط ضعف ومقترحات تجنبها، بما في ذلك التقارير التي تتيحها الأنظمة الداخلية بالمؤسسة المالية عن العمليات المشتبه بها.
3. ما تم إدخاله من تعديلات على السياسات أو النظم الداخلية أو الإجراءات بالمؤسسة المالية في شأن مكافحة غسل الأموال خلال المدة التي تم من خلالها التقرير. [27]
4. توضيح مدى الالتزام بتطبيق الخطط الموضوعة خلال فترة إعداد التقرير للإشراف العام ميدانياً ومكتبياً على مختلف فروع المؤسسة المالية للتحقق من التزامها بتنفيذ أحكام القوانين والضوابط الرقابية والنظم الداخلية في شأن مكافحة غسل الأموال.
5. بيان الخطة الموضوعة للإشراف العام مكتبياً وميدانياً على كافة فروع المؤسسة المالية خلال الفترة التالية للتقرير.
6. توضيح شامل بالبرامج التدريبية والورش التي تم عقدها للعاملين بالمؤسسة المالية في مجال مكافحة غسل الأموال خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
7. الوسائل التي يوفرها البنك لتأدية مهامه باستقلالية. [44]
8. نتائج مراجعته لأنظمة مكافحة غسل الأموال المطبقة في المصرف ومدى التزام العاملين بهذه الأنظمة.
9. الدور الذي يلعبه مجلس إدارة المصرف في الرقابة على أنظمة مكافحة غسل الأموال ومعالجة ما بها من أوجه قصور. [27]

خامساً: إجراءات إدارة الامتثال في مكافحة غسل الأموال.

هناك جملة من الإجراءات التي يتعين على مراقب الامتثال أن يتبناها في مجال مكافحة غسل الأموال لضمان الحفاظ على سلامة وسمعة المصرف من المخاطر التي قد يتعرض لها في حالة حصول حالات غسل أموال أو عدم الالتزام بالتعليمات والقوانين، [14] وأهمها: [41]

1. أن يقوم بفحص كافة الحالات التي يشتبه بها.
2. أن يعد تقرير بحالات الاشتباه ويقوم بتوجيه إلى وحدة التحريات.
3. تحديث الإجراءات طبقاً للتعليمات المحلية والدولية في هذا الشأن.
4. تدريب العاملين على وسائل مكافحة غسل الأموال.
5. الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالحالات المشتبه بها. [33]
6. إعداد تقرير دوري عن نشاط مكافحة غسل الأموال بالمصرف يتم عرضه على مجلس الإدارة ويراعي أن يتضمن

التقرير العديد من الأمور أهمها: [14]

- أ- التي تمت على الضوابط الرقابية أو القوانين أو النظم الداخلية بالمصرف في مجال مكافحة غسل الأموال خلال الفترة المعد فيها التقرير بالإضافة إلى أي اقتراحات بشأن إجراء التعديلات بالنظم الداخلية المطبقة بالمصرف في هذا الشأن.
- ب- الإشراف العام على التزام جميع فروع المصرف بتطبيق أحكام الضوابط الرقابية والقوانين والنظم الداخلية بالمصرف في شأن مكافحة غسل الأموال.
- ج- التأكد من أن جميع إجراءات إعرف زبونك يتم تنفيذها بشكل كامل وسليم بكل الفروع وتعديل الإجراءات والنماذج المستخدمة لكي تتواءم مع مبدأ إعرف زبونك كلما كان ذلك ضرورياً.
- د- أن يقوم بزيارات ميدانية إلى الفروع لتقييم مدى دراية الموظفين بالضوابط الرقابية والقوانين والنظم الداخلية في المصرف بشأن مكافحة غسل الأموال.
- كما أن هناك إجراءات أخرى على مراقب الامتثال أن يلجأ إليها بالمشاركة مع مسؤول وحدة غسل الأموال في المصرف أو لوحده في حالة عدم وجود تلك الوحدة وهي: [40]
1. مراقبة ومتابعة العمليات المصرفية المالية من أجل كشف الأنشطة التي من الممكن أن تتضمن عمليات غسل للأموال.
  2. تلقي البلاغات من الفروع والإدارات الداخلية المختلفة في المصرف عن العمليات المشتبه أنها تضم غسل أموال أو لدى محل الصرافة مما يتطلب توفر المعلومات وتحليل نتائجها واتخاذ القرار اللازم لتنفيذ الاجراء المناسب وتوثيقه كتابياً.
  3. القيام بعملية إبلاغ المعلومات إلى وحدة التحريات في المصرف وإرسال نسخة منه إلى البنك المركزي حال تحديد الاشتباه، وذلك وفقاً لإجراءات التبليغ المستخدمة مع إعداد تقرير فني شامل عن الحالية المشتبه بها خلال المدة المحددة نظامياً للإبلاغ.
  4. تطوير برامج آلية لمراقبة أنشطة غسل الأموال وتحديث المؤشرات التي تبين وجود أعمال مشتبه بها مثل غسل الأموال على نحو مرافق تطور وتنوع التقنيات المستخدمة في ارتكاب الجرائم المالية.
  5. تقديم بعض المقترحات الهادفة إلى تطوير السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية ووضع المناهج لتسهيل تنفيذ هذه المقترحات والموافقة على إنشاء برنامج آلي حديث ومتطور في مجال مكافحة غسل الأموال.
  6. التأكد من أن العاملين في الفروع والإدارات الأخرى ملتزمين بالتعليمات والإجراءات المتعلقة بمراقب الحسابات وأنهم يعلمون أهمية التعليمات والإجراءات المرتبطة لمكافحة الأنشطة المشتبه وتلبية متطلبات الإبلاغ. [40]
  7. دعم إدارة الامتثال في التحقق من استخدام القواعد والتنظيمات والمتطلبات الموضوعة بشكل سليم وفقاً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال. [35]

8. إنتقاء العاملين المؤهلين لشغل المناصب في قسم وحدة وتطوير مواد التدريب والاستمرار في تعليمهم لتزويدهم بآخر المعلومات المتعلقة بأنشطة غسل الأموال من أجل تحسين معرفتهم في توصيف هذه الأنشطة وأنماطها وطبيعتها وكيفية التخلص منها ومعالجتها.

9. إعداد التقارير الدورية عن الأنشطة التي يمارسها قسم مراقبة غسل الأموال/ مسؤول قسم الامتثال المعين لمكافحة أنشطة غسل الأموال وعن الوضع العام للمصرف أو محل الصرافة وإدارته وفروعه المختلفة، كما يلزم دعم هذه التقارير بالبيانات الإحصائية عن هذه الأنشطة والتوصيات الصادرة لتحسينها وتطويرها.

10-الالتزام التام بجميع التعاميم والطلبات التي تصدر عن البنك المركزي بخصوص كشوفات حسابات الزبائن وتجميدها وتوفير المعلومات المطلوبة بالطريقة المناسبة وضمن الإطار الزمني الملائم.

11- يجب أن يحتفظ بقاعدة البيانات التي تتضمن كافة العمليات المتخصصة بمسائل غسل الأموال في المصرف أو محل الصرافة مثل حالات المشتبه بها التي تم الإبلاغ عنها والحسابات المجمدة وغيرها، إضافة إلى تحديث مجمل الحالات السابقة في قاعدة البيانات.

وعلى صعيد تدقيق السجلات المحاسبية لدى المصرف فإن على مراقب الامتثال أن يراعي ما يلي: [14]

(1) تدقيق الحسابات المفتوحة في كل فرع والتأكد من أن ملف الحسابات يحتوي على المعلومات الأساسية الخاصة بالزبون، فيجب أن يتضمن الملف الخاص بالزبون (الفرد) ما يثبت هويته وعنوانه الكامل ورقم هاتفه ونوع عمله، وبالنسبة للزبون إذا كان شركة فيجب أن يحتوي الملف على النظام الأساسي الخاص بها، السجل التجاري، العنوان الكامل، طبيعة العمل، الميزانية العمومية والبيانات المالية، معلومات عن أصحاب الشركة الظاهرين وذوي الحق الاقتصادي إضافة إلى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

(2) تدقيق يومي لجدول العمليات النقدية والتأكد من عدم وجود مبالغ مشكوك بمصدرها، وفي حالة وجود شك يرفع تقرير إلى مدير العمليات في الإدارة العامة للنظر بالموضوع.

(3) في حالة استلام مبالغ مشكوك فيها خلال دوام العمل عليه تبليغ مدير العمليات فوراً أو من ينوب عنه في الإدارة العامة لاتخاذ القرار المناسب.

سادساً: واجبات مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال.

ومن بين أهم واجبات مراقب الامتثال هو الالتزام بالقوانين والتحقق من مدى الالتزام بها، والتشريعات المتعلقة بغسل الأموال لغرض الحد منها ومكافحتها، إذ قضت المادة (5/20) من دليل الحوكمة لسنة 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي بأن تقوم إدارة قسم الامتثال بإعداد سياسات وإجراءات فعالة لضمان مدى امتثال المصرف بتلك التشريعات والتعليمات

النافذة جميعها وأية إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى المصرف توثيق صلاحيات ومهام مسؤوليات إدارة الامتثال، ويتم إعدامها داخل المصرف. ويلحظ من هذا الشأن أن الكثير من المعايير والتشريعات والأدلة الصادرة قد تركت أثراً مهماً لمراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال ومن أهمها:

• لجنة بازل للرقابة المصرفية/ المبدأ رقم 15

أشارت اللائحة التنظيمية رقم (2) لسنة 2007 الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي إلى المبدأ (15) من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة من لجنة بازل، ومعايير تطبيقه المتعلقة بمكافحة غسل الأموال الذي تضمن الآتي: [21]

1. على مراقب الامتثال أن يتأكد من أن لدى المصرف سياسات، وإجراءات فاعلة تدعم المعايير الأخلاقية، والمهنية، تحول دون استغلال المصرف من العناصر المجرمة عن قصد، أو غير قصد وكشف النشاط الإجرامي وإبلاغ السلطات المسؤولة عن أي نشاط مشبوه.
2. يتأكد مراقب الامتثال من أن المصارف تقوم بتوثيق، وتنفيذ ساسة تحدد هوية العميل ومن ينوبون بالوكالة عنهم كجزء مهم من برامجها لمكافحة غسل الأموال، إذ هناك قواعد معلنة وواضحة بشأن السجلات التي يجب أن تحتفظ بهوية العملاء، ومدة الاحتفاظ، والصفقات الفردية.
3. التأكد من أن المصرف يمتلك إجراءات رسمية لرصد التعاملات التي من الممكن أن تحتوي الشبهة المحتملة، تشمل هذه الإجراءات تفويض، وفحص إضافي من المسؤول لبعض عمليات السحب أو الإيداع مبالغ ضخمة من النقد وإجراءات خاصة للعمليات غير الطبيعية.
4. كذلك على المراقب أن يتأكد من وجود إجراءات واضحة ومبلغة إلى العاملين ليقوموا بالإعلام عن أية عمليات غير عادية إلى المسؤول الأعلى والذي يشرف على التقيد بمكافحة غسل الأموال.
5. يتأكد مراقب الامتثال عن طريق الفحص المستمر لضوابط غسل الأموال لدى المصرف، وأنظمتها لمنع العمليات المشبوهة ورصدها والإبلاغ عنها ويكون لمراقب الامتثال سلطات تنفيذية كافية لاتخاذ أية إجراءات ضد المصرف الذي لا يتقيد بالتزامات مكافحة غسل الأموال.
6. على مراقب الامتثال أن يتأكد من أن المصرف قد وظّف مسؤولاً يمتلك مسؤولية واضحة للتأكد من أن سياسات المصرف، وإجراءاته تتوافق كحد أدنى مع الشروط التنظيمية والتشريعية لمكافحة غسل الأموال.

ولغرض تطبيق ما تقدم فإن ذلك يستلزم ما يأتي: [14]

- (1) على مراقب الامتثال في المصرف أن يعمل على تقديم ما يراه مناسباً إلى إدارة المصرف بضرورة وجود إجراءات رسمية لكشف وضبط التعاملات التي تقع تحت دائرة الاشتباه.
- (2) التحقق من صحة إجراءات أقسام المصرف بشأن توثيق السجلات، وتطبيق مبدأ إعرف زبونك (KYC)، والملاحظة المستمرة لموظفي المصرف للتأكد من مدى تطبيقهم لمبدأ إعرف زبونك على وفق الصلاحية المناطة بها.
- (3) التوجيه المستمر لموظفي المصرف وخاصة موظفي الحسابات الجارية والحوالات، وقسم غسل الأموال بضرورة التبليغ عن أية حالة اشتباه، وبسرعة تامة، وبذلك يتم زرع الاطمئنان عن موظفي المصرف فيما يخص الإبلاغ.
- (4) على مراقب الامتثال أن يقوم بتقييم الضوابط التي وضعها المصرف لمكافحة غسل الأموال، واقتراح التعديلات إن لزم.
- (5) أن تتوفر لمراقب الامتثال سلطات تنفيذية كافية، لاتخاذ أي تدبير ضد المصرف في حالة عدم تقيده بإجراءات مكافحة غسل الأموال. [21]

• دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف لسنة 2018.

أشار دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في المادة (1/21) على مجلس الإدارة في المصرف، وعن طريق لجنة التدقيق والإدارات أو الأقسام الرقابية للمصرف التأكد من اتخاذ المصرف تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء على وفق "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015". حيث إن مراقب الامتثال هو أحد الأقسام الرقابية في المصرف المعنية بذلك.

كما نصت الفقرة (3) من المادة ذاتها على اعتماد برامج خاصة لمنع غسل الأموال، متضمنة الآتي: [21]

- 1- إجراء تقييم لمخاطر غسل الأموال، التي هي عرضه لها.
- 2- الاعتماد على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تليق بتطبيق الالتزامات المفروضة في مجال مكافحة غسل الأموال.
- 3- التدقيق المستقل لاختبار مدى الفاعلية للسياسات والإجراءات ومدى تطبيقها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أصبحت وظيفة مراقب الامتثال المصرفي أحد الركائز في ممارسة النشاطات المصرفية، فهي تمثل حصانة المصرف من تعرضه للمخاطر والعقوبات وأهم هذه المخاطر هي عمليات غسل الأموال التي أخذت بالتوسع والانتشار في بلدان العالم، واتخذت من النظام المصرفي ملاذاً آمناً لتمرير الأموال غير المشروعة من قبل غاسلي الأموال لإضفاء الصفة المشروعة على أموالهم المتحصلة من الممارسات غير المشروعة كجريمة الإتجار بالمخدرات أو المتحصلة من العمليات الإرهابية.
- 2- إن لمراقب الامتثال دور في تحديد المخاطر وتقييمها ووضع وتنفيذ التدابير اللازمة لتخفيف وتقليل المخاطر ومتابعتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر عدم الامتثال وتقديمها إلى الإدارة العليا في المصرف.
- 3- الاهتمام الكبير لمراقب الامتثال في التحقق من صحة الإجراءات التي يقوم بها المصرف بشأن استخدام استمارة إعرف زبونك (Know Your Customer) لما لها من أهمية كبيرة في بداية التعامل بين المصرف والعملاء مما يسهم في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف.
- 4- يرتبط مراقب الامتثال بمجلس الإدارة مباشرة وفق الهيكل التنظيمي للمصرف، لذلك فإن استقلالية مراقب الامتثال تقتضي عدم التأثير على سياقات عمله بحيث يجب أن تكون التقارير الصادرة إلى البنك المركزي أو مجلس الإدارة غير متأثرة بالضغط والتدخلات.
- 5- إن إجراءات مكافحة غسل الأموال تحمي النشاط المصرفي من المساءلة القانونية من قبل البنك المركزي أو مكافحة غسل الأموال، فالالتزام بالتعليمات والأنظمة وتطبيق القوانين يحمي المصارف من مقاطعة البنك المركزي العراقي، وبالتالي تحمي المصارف العاملة مصادر أموالها بذريعة مكافحة غسل الأموال.

ثانياً: التوصيات

- 1- على المصارف العراقية الالتزام بتعليمات وقوانين البنك المركزي العراقي للرقابة والإشراف على المصارف وذلك لتوفير الحماية وتجنب المخالفات والمخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي وخاصة مخاطر غسل الأموال.
- 2- تفعيل الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال ومراقبة مدى التزام المؤسسات المالية بها وإصدار الإرشادات والتعليمات التي تسهل تنفيذ القانون.
- 3- تطوير وتنمية قسم إدارة الامتثال المصرفي، ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف وأن يكون موظفيها من ذوي الخبرة الكافية في جميع مجالات العمل المصرفي والإطلاع والتفهم المتكامل للقوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي.
- 4- على المصرف وضع آلية مناسبة، ومشاركة بين قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وقسم الامتثال المصرفي للتقصي عن مصادر الأموال التي يشتبه بها، وإعطاء الصلاحية لمراقب الامتثال للاشتراك مع بقية الجهات لوضع سياسات وآليات في مجال مكافحة غسل الأموال.
- 5- أهمية قيام الجهات ذات العلاقة بتحديد الاطار العام المنظم لعمل مراقبي الامتثال وتوصيف وظيفتهم بموضوعية وشمولية الهدف الأساسي لها للتأكد من امتثال المصارف طوعاً للقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

قائمة المصادر والمراجع

- [1] أدرييلة، حسن، مكافحة غسل الأموال بين التشريع والتطبيق، دار الامان للطبع والنشر، المغرب، الرباط، 2014.
- [2] البرزنجي، احمد محمد مهدي، سوق المال مدخل مالي/مصرفي، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، الطبعة الأولى، العراق، بغداد، 2016.
- [3] الخريشة، امجد سعود قطيفان، جريمة غسل الأموال دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2006.
- [4] الخريشة، امجد سعود، جريمة غسل الأموال دراسة مقارنة، الاردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- [5] رمضان، محمد رمضان، نقل الأموال وتأمين البنوك، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2013.
- [6] سليمان، عبد الفتاح، مكافحة غسل الأموال، الطبعة الثانية، مطبعة القدس للنشر والتوزيع، مصر، الاسكندرية، 2008.
- [7] الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2009.
- [8] الشمري، صادق راشد، الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والتطبيقات العملية، 2016.
- [9] عبد القادر، دانا حمه باقي، السرية المصرفية في اطار تشريعات غسل الأموال دراسة تحليلية مقارنة، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر-الامارات، مصر، القاهرة، 2013.
- [10] عبدالنبي، محمد احمد، الرقابة المصرفية، زمزم للطبع والنشر، الطبعة الأولى، الاردن، عمان، 2012.
- [11] عبود، سالم محمد، ظاهرة غسل الأموال المشككة-الاثار، الطبعة الثانية، دار للدكتور للنشر والتوزيع، العراق، بغداد، 2013.
- [12] القصير، يوسف عبدالله، مكافحة جريمة غسل الأموال دراسة تحليلية مقارنة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن عمان، 2017.
- [13] النيايدي، حمد عبدالله علي مطر، ظاهرة غسل الأموال كنموذج للجرائم الاقتصادية المستحدثة والسياسة الجنائية والامنية لمكافحتها في دولة الامارات العربية المتحدة، دار نشر اكاديمية شرطة، الامارات، دبي، 2011.
- [14] البأور، علي عصام محمد علي، دليل المصارف والمدققين في مكافحة ظاهرة غسل الأموال، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، بغداد، 2015.
- [15] الركابي، سماح حسين علي، مراقبة الامتثال في المصارف، مجلة اهل البيت، العدد الحادي والعشرون، لسنة 2017.
- [16] سلمان، بسام موسى، الامتثال في المصارف ودوره في حمايتها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ايلول، 2013.
- [17] العقدة، صالح خليل، الكخن، دلال خليل، مدى التزام مدقق الحسابات الاردني في تدقيق برنامج مكافحة عمليات غسل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 37، العدد 101، 2014.
- [18] البياتي، زينب يونس محمد، بناء استراتيجية مكافحة غسل الأموال في شركات التأمين العراقية، مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، المعادل للماجستير، 2010.
- [19] الرحماوي، حوراء وليد جبار، دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، العراق ، بغداد، 2018.
- [20] الرفاتي، ايهاب حمد، عمليات مكافحة غسل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، 2007.
- [21] سلطان، عبير رحمن، دور مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2020.
- [22] سلوم، اسيل غازي فيصل، المخاطر التي تواجه الرقابة المصرفية الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012.
- [23] علاوي، مهدي، وظيفة مراقب الامتثال تعريفها وأهميتها ومخاطر عدم الامتثال وأسبابه، مجلة دراسات مالية ومصرفية، مجلد الثاني، العدد الثالث، 2013.

- [24] العاجز، رنا فاروق، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2008.
- [25] العامري، حوراء احمد سلمان، دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2014.
- [26] العنبي، سعود ذياب، اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، تخصص السياسة الجنائية، ماجستير في العدالة الجنائية، 2007.
- [27] علي، طيبة احمد، الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال، رسالة ماجستير إلى كلية القانون جامعة بابل في القانون الخاص، 2017.
- [28] غفوري، ساجدة غفوري علي، دور التدقيق الداخلي في الحد من جرائم غسل الأموال بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير مقدمة إلى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية، العراق، بغداد، 2011.
- [29] كاظم، نيراس جاسم، مسؤولية الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة غسل الأموال دراسة تطبيقية في المصارف العراقية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى المعهد العالي لنيل درجة الدبلوم، جامعة بغداد، 2007.
- [30] النعيمي، مصطفى كامل رشيد النعيمي، ظاهرة غسل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والإجراءات الدولية لمكافحتها، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005.
- [31] هادي، هالة عايد، دور الرقابة والتقييم الداخلي في تحقيق الامتثال المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير إلى مجلس الكلية التقنية الادارية، العراق، بغداد، 2014.
- [32] الياور، علي عصام محمد علي، دور نظام الرقابة الداخلي في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وفقاً لمقررات لجنة بازل/2 وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية، بحث تطبيقي لعينة من المصارف الخاصة في العراق، رسالة مقدمة إلى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية، العراق، بغداد، 2011.
- [33] المشهداني، بشرى نجم عبدالله، الياور، علي عصام محمد علي، دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة غسل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 93، 2012.
- [34] كاطع، احمد هاشم، ظاهرة غسل الأموال واثرها في تمويل الإرهاب في العراق بعد عام 2003 وطرق الوقاية منها ومكافحتها، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم العسكرية، من كلية الاركان، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، 2015.
- [35] Belavskis, Guntis, Latvia Banking Developments and compliance status review, Association of LATVIAN commercial banks, 2017.
- [36] Ergys Trana, The compliance function in banks and the need for Increasing and strengthening its Role-Lessons Learned from Practice, England, 2016.
- [37] Michael Levi and peter reuter, Money Laundering, the university of Chicago, 2006. USA.
- [38] Aderonke, Alberta Tayo-Tiwo, Nigerian banks compliance with the code of corporate Governance, Walden University, college of management and Technology, 2018.
- [39] Europe, Economics study on the cost of compliance with selected FSAP measures, LONDON, 2009.
- [40] Irfan, syed, Guidelines on compliance risk management state bank of PAKISTAN, banking policy and regulations Department, 2017.
- [41] Monegram, Anti-Money laundering compliance Guide Latin America and the Caribbean, 2008.
- [42] Billy Steel, money laundering, Brief history, 2006. Internet, <http://www.laundrymaney.u-net.com>.

[43] Jennifer Hanley, many laundering typologies anti-money laundering regimes and the third EU directives approach to customer due diligence available attached pdf file on, 2010, <http://www.complianceinsider.com/features/money-laundering> visited on.

[44] McCathy, 2011, Anti-Money Laundering association of chartered certified accountants, www.accaglobal.com